كاذبة والسوالب كلها صادقة مع تقديم السلب ومطلقيل ان نقيض الثبوت
فى المرتبة سلب الثبوت فى المرتبة على طريق سلب المقيد والمعتبار نبوته
يخرج النقيض عن كونه نقيضا فالسلب الذى هو نقيض الثبوت فى المرتبة
لا يمكن ارتفاعه ولا تحصل له لان هذا المحقق لم يدع ارتفاع السلب الذى
هو نقيض الثبوت فى المرتبة بل مقصوده كما ان ثبوت امر يقع كذا ثبوت
سلب امر يقع حتى لا يظن صدقه موجبة سالبة المحمول فافهم قوله وان الحيثية
فيها قيد للمهية آه قال المحقق الدوانى رح فى الحاشية القديمة يمكن ان يجعل
تقسيما للمهية ولا يلزم تقسيم الشىء الى نفسه والى غيره لان الانسان
وان كان معتبرا من حيث هو كلا ان العقل ينظر اليه من غير النظر الى هذا
الاعتبار وينقسم الى المعتبر بهذا الاعتبار والمعتبر بالنحوين الاخيرين و
المقسم هو طبيعة الانسان والقسم هو مفهوم الانسان المعتبر على
هذا النحو ولا شك ان الانسان اعم من الانسان المعتبر على هذا النحو
اعنى من هذا النحو المفهوم وان كان هو بعينه فرد هذا المفهوم نظير ذلك
ان قسمة الانسان الى الانسان الكلى والجزئى صحيحة مع ان الانسان الذى
هو المقسم كلى فى الواقع وكذا قسمته الى الانسان المفهوم والانسان
المجهول مع ان المقسم هو طبيعة الانسان وهى انسان معلوم فى الواقع
وانما يلزم قسمة الشىء الى نفسه لو قسم الانسان مع الوصف الى الانسان
معلوم فى الواقع وانما يلزم قسمة الشىء الى نفسه لو قسم الانسان مع الوصف
الى الانسان مع الوصف او قسم طبيعة الى نفسها فحسب بعض المتأخرين
ان ههنا مرتبة رابعة وهى المهية الملحوظة من غير لحاظ امر آخر وفرقوا بينها
وبين المطلقة بان المطلقة مهية غير مقيدة لشىء من العوارض وعدمها

وهذه المرتبة اعم من ان يكون مقيدة لشىء من العوارض ام لا فان المط
فيها اللحاظ دون الملحوظ بل هو يحتمل ان يكون مقيدا او غير مقيد وعبر عنها
بلا لا بشرط شىء وقال هذا الظان لو سئل عنها بانها كاتبة او ليست
كاتبة فالجواب بحيثية وليست بكاتبة لانها يسرى اليها الاحكام الملحوظة
المجردة والمطلقة جميعا ففيها ابهام اجتماع النقيضين كما ان فى
المطلقة ابهام ارتفاعهما وقال هذه المرتبة هى المنقسمة الى المراتب الثلث
التى تقدمت وحمل الشم كلام المص على هذا وانت لا يذهب عليك ان القدر
الضرورى والمسلم ان ههنا مركبا تقييديا هو المهية الملحوظة بلحاظ
مطلق اى من غير لحاظ امر آخر وهذا المركب يصدق على المراتب الثلث
واما ان هنالك مرتبة من مراتب المهية فغير ضرورى ولا مبرهن عليه
كيف واللحاظ لا دخل له فى ثبوت شىء فى الواقع فاطلاق اللحاظ الى شىء
لا يعتبر الملحوظ عما هو عليه فى نفس الامر من الاطلاق والتقييد فالملحوظ
باق على ما هو عليه فى نفس الامر من كونه من حيث هو او مع العوارض او
مع عدمها ثم العقل لا يقدر على تصور شىء موجود فى نفس الامر اعم
من الشىء من حيث هو هو وانكار هذا عسى ان يكون مكابرة وايضا
لو كان ههنا مرتبة اخرى لزاد اقسام القضايا باعتبار الموضوع على
الاربع ويخرج قضية موضوعها هذه المرتبة واما ابهام اجتماع
النقيضين فيجرى فى المطابقة كما ان فيها ابهام ارتفاعهما لان احكام المخلوطة
يسرى الى المطلقة بوجود ها فيها ثم صحة التقسيم لا يتوقف على
ثبوت هذه المرتبة فان هذا المركب التقييدى الصادق على المراتب
الثلث يصلح وقوعه منقسما وهو المراد بالكلى المقسم ولعل هذا هو مراد

Copyright © King Saud University